

إن تقدم المجتمع يتوقف إلى حد كبير على مدى نجاعة سياسته التعليمية وفعالية استراتيجيته التربوية في مجال تكوين الرأس مال البشري لمواكبة التغيرات المجتمعية والانخراط في المخططات التنموية. وفي هذا الإطار أصبحت إشكالية الهدر المدرسي في الأونة الأخيرة، تشكل قلقاً متزايداً بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من التلاميذ والتلميذات الذين ينقطعون أو يتسربون قبل إتمام جميع المراحل التعليمية. إذ وجدت المدرسة نفسها عرضة للاتهام خاصة عندما رفعت شعار تعميم التعليم لتحقيق مستويات نوعية.

وبطبيعة الحال فكل مؤسسة تربوية تشكل مجتمعا يتكون من مختلف الفئات الاجتماعية مما يستدعي توفير مناخ سوسيو تربوي ملائم لكفاءة وجودة مخرجات نظام التربية والتكوين مع التأكيد على ضرورة تحديد المرجعيات المؤطرة للممارسات التربوية. فبعض النظر عن المقاربات البيداغوجية وغيرها، فإن طبيعة المدرسة التكوينية تقتضي احترام حقوق الأفراد باعتبارهم فئات اجتماعية مختلفة ثقافيا وسوسيو اقتصاديا، من هنا يكتسي الانصاف أهميته كنمط اشتغال يستجيب لطموحات هذه الفئات وحاجتها التعليمية، بوصفه أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشر حقيقي لمواجهة الهدر المدرسي

## الهدر المدرسي وثقافة الإنصاف

فوزية برج



الكثير من النقاش داخل الأوساط المهتمة بالتربية، فمن البديهي أن يطرح صعوبة كبيرة عندما نحاول تحديده بشكل دقيق، لكونه أكثرًا التباسًا خاصة مع قلة الأدبيات التي تناولته.

إن مختلف القواميس والمعاجم المتخصصة سواء في التربية أو في الاقتصاد لم تحدد هذا المفهوم بشكل دقيق، وإن تطرقت إليه الفلسفة خاصة مع بول ريكور. ويمكن حسب كيلبرت Gilbert LANDSHEERE De تفسير هذا الغياب بحدثة استعمال هذا المفهوم في ميدان التعليم، كذلك نجد البنك الدولي والمنظمات المانحة تستعمل أكثر في برامجها وتقاريرها مفهوم العدالة الاجتماعية. لذلك سنحاول الاطاحة بمفهوم الانصاف ووضعه في سياق مفاهيمي أكثر تكيفا مع إشكاليات هذا العرض.

يشير جورج ومورين George Woodhall Psacharopoulos et Maureen إلى أن مفهوم الإنصاف يفيد التوزيع والمشاركة المتساوية في الموارد بين الفرد والجماعة، مما يجعل الإنصاف يرتبط بمفهوم العدالة، لكن لا يقصد به المساواة « فمن باب الإنصاف في مجال التعليم السعي المستمر نحو تحقيق العدالة الاجتماعية التي تستهدف تحسين حياة المتعلمين ». وإذا كان مفهوم الإنصاف يشير إلى ضرورة احترام حقوق الأفراد، فإنه يعبر عن ضرورة الارتكاز على تقديم تربية

وتحقيق ديموقراطية على مستوى التربية والتكوين، لذلك فغياب استراتيجية إنصافية تديرية في مجال التربية، يعد نتيجة لقرارات وممارسات تربوية لا تأخذ بعين الاعتبار مميزات كل الفئات الاجتماعية بإعطائها فرصًا متكافئة.

من هذا المنظور، فمنظومة التربية والتكوين اليوم أصبحت ليس فقط وسيلة لتكريس الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، ولكن أيضًا أداة لتكريس فروقات مختلفة من حيث الجنس والثقافة والانتماء الجغرافي والظروف السوسيواقتصادية.

كل هذه النقط تبدو أساسية لمعالجة إشكالية الهدر المدرسي، إذا أردنا بالفعل تكوين رأسمال بشري نوعي يلبي حاجياته وحاجيات المجتمع المتغيرة كما وكيفًا.

هذا العرض سيحاول مقارنة إشكالية الهدر المدرسي من زاوية الإنصاف، لذلك سيركز على طرح ثلاث نقط أساسية: تحديد مفهوم الإنصاف داخل منظومة التربية والتكوين، ومناقشة مفهوم الديموقراطية، كما سنتعرض لمظاهر اللامساواة الاجتماعية والثقافية.

## في مقارنة مفهوم الإنصاف داخل منظومة التربية والتكوين

إذا كان الإنصاف من المفاهيم التي تشير

وقرارات التربية والتكوين، الشيء الذي يشير بالضرورة إلى الإنصاف الحقيقي.

وعندما نتحدث عن الإنصاف كتدابير يطرح بجدّة دور الاستقرار الاجتماعي في الاستمرار الجيد للرأسمال البشري وتحسين الأداء، وفي هذا الصدد يقول سال ناكيزن SALL Hamidou Nacuzon «إن الاستقرار الاجتماعي عموماً هو عامل الأداء في الواقع، لذلك فتهيئة مناخ من الاستقرار الاجتماعي مدخل رئيسي لإنجاز مواقع الاستثمار، فهو عامل الأداء الاقتصادي ويضمن سير الأجهزة المنتجة». وإذا كان الإنصاف كتدبير يحقق الاستقرار الاجتماعي، فهو بهذا المعنى يؤدي إلى الديمقراطية، التي أصبحت أكثر من ذي قبل من الشروط الأساسية للتنمية الاجتماعية ونتيجة مباشرة للإنصاف.

تحت ضوء هذا التحليل يجب النظر إلى مفهوم الإنصاف وفقاً للكيان الاجتماعي والثقافي والسوسيواقتصادي الذي يؤسس لمنظومة التربية والتكوين، التي تحتاج إلى تقييم على مستوى تمكين جميع الفئات المختلفة من حيث الخصائص من التعليم مع حرصها على تحقيق العدالة الاجتماعية، على اعتبار أن نظام التعليم بشكل عام يموله الجهد الجماعي. فالإنصاف يفرض أن يكون التعليم مفيداً لجميع الفئات لذلك يقول ناكيزن Nacuzon «من الواجب الأخلاقي على الدولة أن تؤمن جودة التعليم

وتكوين ملائمين لمختلف الفئات الاجتماعية، لذلك فهو ينطوي على بعد تديري يستهدف مختلف المستويات المؤسسية من بينها: الدولة، الاقتصاد، الصحة، النقل، الفضاء المدرسي، الممارسات التربوية الخ، بهدف تحقيق تكافؤ الفرص والنتائج بين مختلف الفئات من الذكور والإناث والأشخاص في وضعية إعاقة.

وتبعاً لذلك، كيف نعالج بفعالية التوزيع غير المتكافئ للولوج والتحكم في التعليم في سياقات تاريخية وسوسيوثقافية واقتصادية محددة؟ وكيف يمكن تحسين فرص الوصول إلى نفس جودة التعليم لجميع الفئات الاجتماعية؟

في هذا المستوى يقول عبد الكريم غريب يمكننا المرور من الإنصاف إلى النجاعة التي تعتبر بمثابة تفعيل واقعي لمفهوم الإنصاف يؤدي إلى مردورية وإنتاجية قصوى للنظام التربوي. واهتمام البنك الدولي بالدراسات المتعلقة بالنجاعة والإنصاف في التعليم يسمح في الواقع بتطوير هذا المفهوم، إذ نجد باسكال بروسو Pascal BRESSOUX يعرف الإنصاف «بنجاعة الفروقات» وهو مجموع الفارق الإحصائي بين المستوى الأول والنهائي للتلاميذ.

إن هذا التحديد يوضح أن تقييم مستوى نجاعة المنظومة التعليمية يتم من خلال تقييم مدخلات ومخرجات سياسة برامج



هدفا في حد ذاته ولكنه عنصرا ملازما للديموقراطية وشرطا أساسيا لإنتاجية النظام التربوي.

### ديموقراطية نظام التربية والتكوين

هل المعطيات الإحصائية المرتبطة بنظام التربية والتكوين منذ عقود إلى اليوم، تأخذ بعين الاعتبار مميزات مختلف الفئات الاجتماعية سواء على مستوى الالتحاق بالتعليم ومدة الاستمرار فيه أو على صعيد النجاح الدراسي؟

إن الإجابة عن هذا الإشكال تبدو صعبة في ظل غياب معطيات إحصائية واضحة تمثل الوضعية الحالية وهو ما أشار إليه ريمون بودون RAMOND BOUDON عندما أكد على أن الدراسات الإحصائية بالتعليم تطرح صعوبات منهجية على مستوى قياس متغير اللامساواة الاجتماعية المدرسية.

وبالرغم من الإقرار باللامساواة داخل نظام التربية والتكوين، ورفع شعار تعميم التعليم أو التعليم من أجل الجميع والإلزامية، فهو في الواقع تستفيد منه الفئات المقهورة، ويكرس اللامساواة في الحظوظ لأنه لا يضمن متابعة هذه الفئات للتعليم، ولا يمكنها إلا من متابعة التعليم الابتدائي.

في هذا الإطار يفسر الهدر المدرسي انطلاقا من ميكانيزم الانتقائية ومحدودية

والخدمات المرتبطة به لجميع المناطق على جميع المستويات وأيضا التوزيع المنصف للموارد المالية».

وفي هذا السياق فإن إشكالية الإنصاف في التعليم لا يجب اختصارها في متغير الجنس، بل يجب النظر إليها من زاوية أولى تتعلق بتوزيع الفرص الدراسية والتجهيزات بشكل متكافئ بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، ومن زاوية أخرى توزيع عادل لأعباء ونتائج التكوين.

من هنا يتحدد الإنصاف كممارسة تقوم على العدالة تلغي كل تمييز وحيث قد يطال العديد من الفئات الاجتماعية، ويتمثل في التهميش داخل الوسط المدرسي الذي يؤثر على المردودية التربوية المتوخاة، وفي هذا الصدد تقول سولار Solar «يعد الانصاف إحدى القيم الأساسية للمجتمعات التي تتخرط في الديموقراطية كنمط اشتغال جماعي». كما يعبر عن مدى احترام حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لقد ارتبط مفهوم الانصاف بإشكالية اللامساواة في الحظوظ، بمعنى عدم اتساع نطاق التعليم ليشمل مختلف الفئات الاجتماعية من الإناث والذكور والأشخاص ذوي إعاقة سواء في القرية أو المدينة ليحصلوا على فرص متساوية، بالرغم من اختلافهم الطبيعية كفئات مواطنة لها حقوق وواجبات. وفي هذا الاتجاه يصبح الانصاف ليس فقط

الرؤيا التي تتم من خلالها معالجة المسألة التربوية التكوينية، لاستنادها على مقارنة كمية لا تقلص من حجم اللامساواة والفروقات الاجتماعية وتبين عن مرجعية مبنية على ديموقراطية جزئية تنزع نحو تحقيق تكافؤ حظوظ الولوج للتعليم، فحسب مارلين Marlaine Cacouault يظل مصطلح الديموقراطية له معاني متعددة: المعنى الأول يتجلى في كونه مرادف لما هو كمي حيث يعني ولوج أكبر عدد من الأفراد لمختلف المستويات التعليمية، فالتركيز على رفع العدد يعبر عن ديموقراطية معينة تهدف إلى تقوية حضور أطفال الأوساط الشعبية المهمشة وتقليص حظوظها في متابعة دراستها على مستويات عليا.

إن نتائج هذه السياسة توضحها معدلات الهدر المدرسي المرتفعة والمقلقة، لأن المساواة الرسمية لولوج مورد التعليم لا تضمن التحكم في هذا المورد في جميع مراحلها، فالديموقراطية لا يمكن تقييمها بتطور حظوظ الولوج لمستوى تعليمي معين، يجب أيضا أن تقاس من خلال تخفيض الانحرافات في المسار التعليمي.

أما أشكال اللامساواة الكيفية فتتمثل في المسالك الدراسية غير المتساوية والتي لها تأثير كبير على المسار المهني للعديد من الفئات الاجتماعية، فالأفراد الذين ينتمون إلى مناطق جغرافية تتوفر فيها شروط

التعليم أكثر اتجاها للمسالك المرموقة اجتماعيا، والفئات التي تتواجد في مناطق قروية أو هامشية تتوجه إلى مسالك مهنية ذات تكوين قصير لولوج معترك الحياة.

والأكيد أن شروط الولوج للتعليم ليست متكافئة بالنسبة للجميع خاصة وأن الوضعية الاجتماعية للفرد مرتبطة بالضرورة بالرأسمال المدرسي، وهو ما يفيد أن اللامساواة في الحظوظ المدرسية تساهم في إعادة إنتاج اللامساواة الاجتماعية.

يمكننا الوقوف أيضا عند أهمية اللامساواة المجالية والجغرافية في التمدرس، فحظوظ تـمدرس طفل /طفلة ما/فرد ما تتبني على المكان الذي يوجد فيه، وتوفير تجهيزات مدرسية لمنطقة ما تشجع شروط الديموقراطية التعليمية، ولكن في بنية سوسيواقتصادية وثقافية تتميز بالهشاشة. تبعا لذلك الإنصاف يعد ضرورة لمجتمع يحترم حقوق جميع الفئات، سواء في البادية أو في المدينة، كما يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية البشرية التي تستهدف عملية توسيع اختيارات البشر وتمكينهم من الموارد واستدامتها من منظور العدالة الاجتماعية.

### مظاهر اللامساواة الاجتماعية والثقافية

لقد أصبحت إشكالية الاختلافات بين الذكور والإناث على مستوى النجاح الدراسي والهدر التربوي، تحضى بأهمية



بالغة لما تثيره من تساؤلات، فهل الوسط السوسيواقتصادي للذكور والإناث يلعب دورا أساسيا في الاجتهاد والمثابرة وعدم الانقطاع؟

ربما نلاحظ بشكل ملموس، فارق بين الذكور والإناث على مستوى النجاح الدراسي، توضحه نسبة الإناث المتفوقات مقارنة مع الذكور الذين ترتفع نسبة الهدر في أوساطهم، ومع ذلك فهذا الاتجاه يخالف الواقع، فإذا كانت الفتيات أقل رسوبا وتكرارا ونسبة مهمة منهن يحصلن على شواهد البكالوريا، إلا أن العديد منهن يتواجدن خارج المدرسة، كما أن نسبة ضئيلة جدا من الفتيات اللواتي يصلن إلى مستوى التعليم العالي ويتخرجن ضمن تخصصات مرموقة، إذا ما تمت مقارنتها مع نسبة الذكور.

إن التلاميذ الذكور يغادرون المدرسة للقيام بأنشطة اقتصادية أو ينخرطن في العمل إلى جانب الدراسة، أو يغادرونها بسبب مؤثرات مرتبطة بالوسط السوسيواقتصادي للتلميذ تحدد تصور الفئات المهمشة للتعليم تتعلق بمدى قدرته على تلبية حاجياتها. فالتلاميذ وعائلاتهم حسب ريمون بودون Raymond Boudon يتصرفون بطريقة عقلانية حين يتخذون قرارات مدرسية تراعي مواقعهم الاجتماعية والمصاريف التي تتوفر لديهم، وكذا الفوائد والأخطار المتوقعة من متابعة التعليم أو عدم متابعتها، والواقع يؤكد

أن المصاريف الدراسية تظل مكلفة بالنسبة للأسرة التي توجد في موقع اجتماعي أدنى.

أما بالنسبة للإناث فهن أيضا يطالهن الهدر المدرسي كما هو الشأن بالنسبة للذكور، فرغم وجود تباينات بينهم على مستوى النجاح الدراسي، فإن أصل هذه التفاوتات مؤسسة على الوضع السوسيواقتصادي للإناث والذكور. إن هذه التفاعلات بين الجنس والمستوى السوسيواقتصادي ليست بسيطة إذ نجد تصريح المجلس الأعلى للتربية اعتبر أنه في حالة تكافؤ الأصل الاجتماعي تحقق الإناث نجاحا أفضل نسبيا من الذكور على كافة المستويات التعليمية، وتتجلى هذه الظاهرة عندما ينحدر التلاميذ والتلميذات من وسط سوسيواقتصادي مهمش. وهو ما يؤكد أن الفتيات في الوقت الحاضر يحاولن تحسين وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية المسلوبة ثقافيا من خلال التعليم.

بالرغم من أن النسبة العامة لت مدرس الفتيات قد ارتفعت في الآونة الأخيرة خاصة في المرحلة الابتدائية، إلا أن الفروقات بين الإناث والذكور حسب البنك الدولي لازلت مرتفعة إذ يبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين أقل من 0,95 ويقصد به المساواة بين الجنسين في معدل الالتحاق الاجمالي. لكن التركيز على التكافؤ المطلق في العدد، لا يعني التكافؤ في الفرص، فالولوج المتكافؤ للتعليم



لا يفيد بالضرورة أن يكون للإناث والذكور نفس الحظوظ وفرص المشاركة الاقتصادية والسياسية بعد نهاية المسار الدراسي. ولعل الواقع يترجم وجود حواجز بنيوية لا تحد فقط من ولوج الإناث للتعليم، ولكن في استمراريتهن من بداية المسار التعليمي إلى نهايته. وتتعلق هذه الحواجز بغياب ثقافة الإنصاف في مستوى آخر يتمثل في وجود ثقافة تمييزية بين الذكور والإناث، تحدد كيفية الولوج إلى المورد التعليمي والتحكم فيه، وترسخ في بنية المجتمع والفضاء المدرسي والممارسة التربوية.

وفي هذا السياق، إن واقع المدرسة العمومية يوحي بأن الخطاب التربوي السائد انطلاقاً من النظام التعليمي إلى الفضاء المدرسي، لازال يميل إلى التمييز القائم على أساس الجنس واللاتكافؤ، مما ينعكس على العناصر الثقافية التي تشكل هوية التلاميذ والتلميذات، ( مواقف الأساتذة، التحرش الجنسي، العنف، مضمون المنهاج المدرسي....).

وبالفعل إن المدرسة تقوم بشكل ضمني بتقديم أدوار اجتماعية مختلفة مبنية على التمايز بين الإناث والذكور خاصة على مستوى الممارسة الصفية أو العلاقة التربوية، تغذيها البنية الاجتماعية داخل المؤسسة التربوية التي تعزز مواقع الفتيات التقليدية وتؤهلهن للقيام بالدور العائلي والمهني التقليدي، لذلك في آخر تكوينهن

يتوجهن نحو المراكز المهنية الأقل قيمة داخل المجتمع، وهو بناء تساهم فيه المدرسة يجعل الإناث «لا يحصلن على الشواهد كمكتسب اجتماعي مثل الذكور». وهنا ينبغي التأكيد على هذا الوضع المتمثل في غياب ثقافة الإنصاف داخل العلاقات التربوية، وبشكل جلي في الفضاء المدرسي الذي يتشكل من ممارسات اجتماعية وتمييزات Stéréotype تنطوي على عنف رمزي، يعكس افتراضات مرتبطة بالفتيات تسيطر على التمثيلات الجمعية لأفراد المجتمع بصفة عامة والأطر التربوية والتلاميذ في الفضاء المدرسي بصفة خاصة، تتحول إلى ضغوط اجتماعية تساهم في الهدر المدرسي لدى الإناث، إلى جانب هشاشة البنية التحتية التي تعيق مشاركة الإناث في الحياة المدرسية وتنمية المجتمع.

إن الإنصاف تجاه الإناث يتحقق عندما يسمح عدد من السلوكات والمعارف للأطر التربوية بالتعرف على عدم المساواة في فرص التربية المتاحة، والقيام بمبادرات خاصة تؤسس لمعالجة تربوية متكافئة لضمان نتائج تربوية متعادلة، ويتمثل كذلك في مساهمة الذكور والإناث في نفس حقول الدراسة والأنشطة الموازية بنفس الدرجة، ثم معاملة كل مجموعة جنسية حسب طبيعتها البيولوجية مع الأخذ بعين الاعتبار التلاميذ والتلميذات في وضعية إعاقة.

من هذا المنطلق كيف ينبغي أن يكون رد الفعل؟

هل ينبغي الاشتغال على تحفيز التلاميذ والتلميذات (تعزيز قدراتهم) أم الاشتغال على المدخلات (الدعم الأسري، نوعية التجهيزات، الموارد البشرية...) أم الاشتغال على البيئة الاجتماعية والتعليم الأولي والزيادة في الموارد البشرية وساعات التدريس؟

إذا قمنا بالرد على هذه الأسئلة يمكن أن نمر آنذاك إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، فمعالجة ظاهرة الهدر المدرسي من زاوية الإنصاف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالمدخلات التعليمية ومتابعة سيرورة هذه المدخلات والمتغيرات المتعلقة بنهاية التكوين الذي يجب أن يكون منصفاً وملائماً لسوق الشغل.

إن الأمر يتطلب أيضاً حكاماً جيدة وتفعيل توصيات مؤتمر دكار حول التربية والتعليم، الذي أكد على مجموعة من الإجراءات لمواجهة اللامساواة وتتجلى في ضرورة الإلتزام بتقليص الفوارق المادية و السكنية والجنسية وغيرها، ودعم سياسات محاربة الفقر والربط الجدلي بينها وبين التعليم. ثم الربط بين اللامركزية والإنصاف الاجتماعي.

ومن جانب آخر يمكن القول أنه يجب إعادة النظر في تكوين الأساتذة، فيما يتعلق

بناء على ذلك، فإن الجنس الاجتماعي كمفهوم ينطوي على ضرورة وجود علاقات تربوية-اجتماعية، قائمة على التكافؤ، تأخذ بعين الاعتبار مشاكل وحاجيات الذكور والإناث لتكون الممارسة التربوية انطلاقاً من البرامج الدراسية إلى الفضاء المدرسي وترجم ثقافة الإنصاف.

### خلاصات وتوصيات

إن الهدر المدرسي يشكل معضلة تربوية كبرى، لأنه يحول دون تطور أداء المنظومة التربوية، كما يوضح بشكل جلي الاختلالات التي تضمنتها السياسة التعليمية، والتي تجعل من الهدر المدرسي نموذجاً لعدم تكيف النظام التربوي مع محيطه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، مما يؤثر على تكوين الرأسمال البشري الذي يعد مكوناً أساسياً لمؤشرات التنمية البشرية. ويحدث نزيفاً كبيراً في الموارد المادية والبشرية، و يؤثر سلباً على مردوديتها الداخلية.

ولا جدال في أن غياب مقاربة تشاركية شمولية في تدبير النظام التربوي ينعكس على أداء المؤسسات التعليمية وعلى فرص التنمية التي يحتاجها أفراد المجتمع من الذكور والإناث والأشخاص في وضعية إعاقة. فارتفاع نسبة الهدر المدرسي يجعل الفرد غير قادر على ولوج الخدمات الصحية ومختلف القطاعات الاجتماعية والإنتاجية.



Maureen Woodhall: L'Éducation pour le développement. Paris. Economica 1988.

4 - Gilbert De Landsheere (1979) : Dictionnaire de l'évaluation et de la recherche en éducation. Paris.

5- Jean-Marie DE KETELE (1992): Contraintes de l'ajustement structurel et avenir de l'éducation et de la formation dans les pays francophones en développement. Bordeaux .

6-Marlaine Cacouault et Françoise Oeuvarard : Sociologie De L'éducation, édition la Découverte Paris 1995. - Raymond Boudon: L' inégalité des chances, collection pluriel, librairie Armand collin ,1979.

7 -R.Collectif: Rapport mondial de suivi sur l'EPT 2009, Vaincre l'inégalité : l'importance de la gouvernance, Edition UNESCO.

8- SALL Hamidou Nacuzon et Jean-Marie De Ketele (1995). Evaluation du Rendement des systèmes éducatifs: approches conceptuelles et. Document pdf publier sur intrenet.

بالحمولة الثقافية والاجتماعية التي ينبغي أن تتضمن الفعل البيداغوجي(العلاقة التربوية)، كتمارس اجتماعية لا تتجه نحو تعزيز الفروقات بين مختلف الفئات من الذكور والإناث والأشخاص في وضعية إعاقة، إذ يشكلون عالما واحدا، ولكنه عالم متعدد ومتنوع ثقافيا، يجب استحضاره وليس إقصاؤه لمعالجة التفاوتات السوسيوثقافية والاقتصادية في العملية التربوية.

### المراجع العربية والأجنبية

1- تقرير البنك الدولي : الطريق غير المسلوک، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2007

2- عبد الكريم غريب: سوسيولوجيا المدرسة، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة الدر البيضاء، 2009

1 - Claudie Solar: Introduction a la pédagogie et a l'équité، éditions logiques، Montréal، 1998.

2- Dorra Mahfoudh : L'égalité des chances par l'éducation، revue Confluences

Méditerranée N°3 printemps 1992.

3- George Psacharopoulos et

